

موجز سياساتي من الشبكة

انهيار اقتصادي في القدس الشرقية: استراتيجيات للإنعاش

كتبه [نور عرفة](#)

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

نظرة عامة

في خطوة غير اعتيادية، وبعد سنوات من الإهمال، أخذت الوفود الأمريكية والأوروبية ووكالات التنمية مؤخراً تزور القدس الشرقية، وتبدي اهتماماً متزايداً في " فعل شيء " حيال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية فيها. وأخذت السلطة الفلسطينية، بعد سبات طويل، تُحدّث الخطة الاستراتيجية للتنمية متعددة القطاعات بالقدس الشرقية للأعوام 2011-2013¹.

هناك مخاوف من أن انتخاب دونالد ترامب قد يُخمد هذه المبادرات المرحب بها والتي جاءت بعد طول انتظار. ومن الإشكاليات أيضاً أن هذه الوفود تركز على التنمية الاقتصادية في حين أن التنمية الاقتصادية الحقيقة غير ممكنة دون إحراز تقدم على الصعيد السياسي.

تركز الزميلة السياسية في الشبكة، نور عرفة، في هذا الموجز السياسي على الانهيار الاقتصادي الذي تديره إسرائيل للقدس الشرقية كي تجعل المدينة غير صالحة لعيش الفلسطينيين وتضمن سيطرة اليهود على المدينة. وتهدف الكاتبة إلى تزويد المعنيين بمصير المدينة بالتحليلات اللازمة لفهم مأرب إسرائيل، وبوصفات سياساتية لإحياء المدينة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها. يركز هذا الموجز السياسي على التدهور في أهم قطاعين استراتيجيين في القدس الشرقية، السياحة والأسواق التجارية بالمدينة القديمة، اللذين يجسدان هذا الانهيار الاقتصادي. ويتناول الموجز أيضاً المبادرات في القدس الشرقية لتعزيز الصمود، والتي تتحدى العقبات الكثيرة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ويختتم الموجز بوصيات حول سُبل تعزيز الصمود في المدينة واستعادة قدرتها على التنمية الاقتصادية المحدودة الممكنة في ظل الاحتلال.

قطاع السياحة محاصر

طلت القدس الشرقية وجهة سياحية رئيسية لعقود. وبعد انضواء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت الوصاية الأردنية في أعقاب 1948 كانت السياحة أقوى قطاع في اقتصاد القدس الشرقية. وبحلول 1966 ، بلغت [مساهمة هذا القطاع 14%](#) من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، واستحدث فرص عمل كثيرة، مما أفضى إلى زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة. وأدى ذلك إلى زيادة الاستثمار الحكومي والخاص في البنية التحتية والمرافق المتصلة بالسياحة . وبحلول 1967، كانت الخدمات المتصلة بالسياحة متقدمة جداً مقارنة بالخدمات الأخرى.

أخذ قطاع السياحة في الركود بعد الاحتلال الإسرائيلي والضم غير القانوني للقدس الشرقية في 1967 . ومن شواهد ذلك التغير الجوهري الذي طرأ على توزيع الغرف الفندقية بين شقي المدينة العربي والشرقي، حيث انخفضت نسبة الغرف الفندقية في القدس الشرقية من 60% إلى 40% بين عامي 1968 و 1979 . وفي حين ازداد دخل قطاع السياحة في القدس الشرقية بنسبة 20% بين عامي 1969 و 1973، ازداد دخل القطاع الإسرائيلي بنسبة 80% في الفترة نفسها . وبحلول منتصف الثمانينات، كانت 80% من الحجوزات السياحية في القطاع الإسرائيلي.²

¹ شكر الكاتبة مكتب فلسطين/الأردن التابع لمؤسسة هاينز-بول على شراكته وتعاونه مع الشبكة في فلسطين. الاراء الواردة في هذا الموجز السياسي هي آراء الكاتبة ولا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة هاينز-بول.
² هذه الإحصاءات مستندة من كتاب ملك ملوك نمير (1997) *The Politics of East Jerusalem since 1967*, (New York: Columbia University Press, 1997)

اعاقت الإجراءات العقابية الإسرائيلية إبان الانتفاضتين الأولى والثانية، مثل حظر التجول وفرض الضرائب، تطوير قطاع السياحة في القدس الشرقية . وأدى بناء إسرائيل الجدار في 2002 وتكييفها القيود المفروضة في أعقابه على تطوير القدس الشرقية إلى تدمير القطاع السياحي فيها بشكل خاص لأن تلك الإجراءات عزلت المدينة عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة . وشملت تلك القيود فرض إجراءات مرaque لترخيص بناء الفنادق أو تحويل المباني القائمة إلى فنادق، وفرض ضرائب بلدية عالية، وضعف البنية التحتية المادية والاقتصادية، وندرة الأراضي . وفي حين أن تطوير **صناعة السياحة الإسرائيلية تتمت بدعم حكومي كبير** ، يُدار قطاع السياحة الفلسطيني إلى حد كبير باستثمارات خاصة غير كافية وتفقر إلى الدعم الجاد من السلطة الفلسطينية.

وهكذا أخذت الفنادق العاملة في القدس الشرقية تتناقص، فانخفض عدددها بين عامي 2009 و 2016 بنسبة 41% ، من **34 فندقاً في 2009 إلى 20 فندقاً في الرابع الثاني من العام 2016**.³ وفي الآونة الأخيرة، حُولت بعض الفنادق إلى مكاتب، مثل فندق جبل المكبر، بينما اشترى مستشفى المقاصد الكازار في وادي الجوز . وفي حين أن **34% من الفنادق في الأرض الفلسطينية المحتلة** كانت تقع في القدس الشرقية في 2009، فإن النسبة انخفضت بحلول 2016 إلى ما دون 18%. وتراجعت كذلك نسبة زوار الأرض الفلسطينية المحتلة النازلين في فنادق القدس الشرقية من **48% في 2009 إلى 23% في النصف الأول من عام 2016**.

السياحة في القدس الشرقية: التراجع في سطور

- 14% مساهمة سياحة القدس الشرقية في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية سنة 1966 (الأونكتاد، 2013).
- 20 نقطة مئوية نسبة التراجع في عدد الغرف الفندقية في القدس الشرقية من 60% في عام 1968 إلى 40% في 1979 (Dumper,) (1997).
- 41% نسبة تناقص فنادق محافظة القدس بين عامي 2009 و 2016 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).
- 12% نسبة السياح المقيمين في فنادق القدس الشرقية في 2013، مقابل 88% في فنادق القدس الغربية (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2014).

أدت الإجراءات المعلوقة لتطوير صناعة السياحة الفلسطينية، والأفكار السلبية (التي تروجها إسرائيل في المقام الأول) حيال السفر إلى المناطق الفلسطينية، إلى أن يختار عدد متزايد من السياح الإقامة في فنادق القدس الغربية . ووفقاً لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية، فإن **88% من السياح** اختاروا الإقامة في فنادق القدس الغربية في 2013 ، في حين نزلَ 12% من السياح فقط في فنادق القدس الشرقية . وفي العام نفسه، استأثرت فنادق القدس الغربية بنسبة 90% من عائدات الفنادق.⁴

تشمل العوامل الأخرى التي تضعف قطاع السياحة في القدس الشرقية موسمية حج المسيحيين والمسلمين، الذين يعتبرون المحرك الرئيس لقطاع الأعمال التجاري في المدينة؛ وارتفاع المنافسة بين الشركات السياحية بسبب تركيزها الجغرافي؛ وعدم الاستقرار السياسي؛ وضعف الميزة التنافسية؛ والافتقار إلى منتج سياحي فلسطيني فريد ومميز؛ وغياب رؤية فلسطينية واضحة واستراتيجية ترويجية لقطاع السياحة الفلسطيني.

³محافظة القدس، كما حدتها السلطة الفلسطينية، حدود جغرافية ومناطقية تختلف عن حدود المنطقة البلدية الإسرائيلية في القدس . وبالنسبة إلى السلطة الفلسطينية، تدرج القدس الشرقية ضمن محافظة القدس التي تشمل منطقتي J1 (ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل في 1967) وJ2 (ما بقي من القدس تحت الإدارة الفلسطينية).

⁴تعاني صناعة السياحة في القدس الشرقية من قلة البيانات الرسمية الموثوقة، باستثناء تلك المتعلقة بقطاع الفنادق، ولذ يشهد هذا الموج بتلك الاحصاءات لتقييم القطاع.

تضيق الخناق على اقتصاد المدينة القديمة

كانت البلدة القديمة في القدس تشكل جزءاً قوياً في اقتصاد القدس الشرقية، باستقطابها الزبائن العرب والفلسطينيين والسياح. ويدركوها الحالي بوضوح على التهميش الاقتصادي الذي يوهن الاقتصاد ويزيد صعوبة الحياة في القدس الشرقية على الفلسطينيين.⁵

يرتبط الركود في الأسواق التجارية في البلدة القديمة ارتباطاً وثيقاً بتدور قطاع السياحة في القدس الشرقية فقد اعتمدت الأنشطة التجارية في البلدة القديمة في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي على السياحة اعتماداً متزايداً مقررتاً بالارتفاع الكبير في عدد الزوار. وصاحب هذا التحول "تغير" في طبيعة الأسواق، فبعدما كانت المدينة القديمة معروفة بصناعاتها وأسواقها التقليدية مثل سوق العطارين وسوق اللحامين وسوق القطانين، أخذت تفقد أسواقها المتخصصة هذه مع تحول أصحاب المحال والتجار إلى بيع الهدايا التذكارية لأنها كانت مشروعًا أنجح وأجدى آنذاك. وهكذا ساعد تهميش القدس الشرقية اقتصادياً وانتكاس الشركات السياحية في تراجع الأنشطة التجارية في البلدة القديمة.

تفاقم هذا الوضع سوءاً بسبب الضرائب الثقيلة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية لخنق النشاط التجاري الفلسطيني. فالتجار الفلسطينيون ملزمون بدفع ست ضرائب: الأرنونا أو ضريبة المسكفات، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، ورسوم التأمين الوطني، ورسوم الرواتب، وضريبة الترخيص. وبينما يعجز معظم التجار الفلسطينيين عن دفع هذه الضرائب بسبب تراجع أعمالهم التجارية ويضطر كثيرون منهم إلى الاستدانة، تعكف السلطات الإسرائيلية على تقديم الحواجز السخية لهم لبيعوا محلاتهم إذا لم يستطيعوا دفع الضرائب، وهذا تستخدم الضرائب كأداة لمصادرة الممتلكات الفلسطينية وبسط السيطرة اليهودية على البلدة القديمة واستعمارها.

وفي محاولة للحفاظ على أسعار منخفضة للسلع الأساسية، زاد التجار الفلسطينيون اعتمادهم على استيراد السلع الأجنبية والإسرائيلية. وهكذا صارت الأسواق التجارية في البلدة القديمة، التي كانت مشهورة ذات يوم بجودة بضائعها، تتبع منتجات متدنية الجودة.

اقترن فقدان الميزة التنافسية بظهور مراكز تجارية جديدة مثل صلاح الدين وشفاعط وبيت حنينا والرام ورام الله، والتي من الأسهل الوصول إليها، مما جعلها أكثر جاذبية للفلسطينيين، ولا سيما بعد بناء الجدار وفرض نظام تصاريح السفر الإسرائيلي الصارم. فالقططون في أبو ديس، مثلاً، إما يتسوقون في أبو ديس أو يذهبون جنوبًا إلى بيت لحم والخليل، بدلاً من الذهاب إلى القدس الشرقية والذي يعني قضاء ساعات لعبور الحواجز ونقط التفتيش الإسرائيلية. وبحسب تقرير أصدرته [جمعية حقوق المواطن في إسرائيل](#) في 2012، فإن "4% فقط من الفاطنين وراء الجدار واظبوا على التسوق في القدس، مقارنة بنسبة 18% قبل تشييده".

لقد أدى اجتماع كل هذه العوامل وهي ظهور مراكز تجارية جديدة، وعبء الضرائب المرهقة، وتراجع قطاع السياحة، وضعف القوة الشرائية للفلسطينيين في القدس الشرقية إلى خنق اقتصاد البلدة القديمة. بلغ [معدل البطالة في البلدة القديمة 12%](#) في العام 2012، وكان أشد المتضررين العاملون في مجالات السياحة والتجارة والصناعة. وبحسب الغرفة التجارية الصناعية العربية- القدس، فإن عدد المحلات التجارية المغلقة في البلدة القديمة تجاوز اليوم 200 محل تجاري، فضلاً على أن المحلات التجارية التي لا تزال تفتح أبوابها لا تستطيع العمل لساعات أطول في الليل لعجزها عن تغطية التكاليف التشغيلية. وهذا قاد إلى ظاهرة "القدس تنام باكراً" حيث بات المقدسون يقضون أمسياتهم وعطلات نهاية الأسبوع في رام الله وبيت لحم بدلاً من المدينة نفسها.

تفاقم الوضع كذلك بسبب الانفاضة الأخيرة، ولا سيما في ضوء تشديد الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، حيث نصبت إسرائيل في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2015 حواجز إسمانية ونقط تفتيش في أحياه عدة في القدس بالإضافة إلى حواجز داخل البلدة القديمة وخارجها. ووفقاً [للتقرير نشرته مؤسسة الحق](#)، أقامت السلطات الإسرائيلية في ذلك الشهر ما يزيد على 30 نقطة تفتيش ونقطة مراقبة في البلدة القديمة، بما فيها أربعة أجهزة كشف إلكترونية، تقيّد حركة الفلسطينيين والسياح بشدة. ويُخضع التجار الفلسطينيون أيضًا لعقوبات تعسفية كالاعتقال بحجة عدم مساعدة إسرائيليين تعرضوا لهجوم على يد Palestinians.

تسبب جو الخوف الذي خلقته هذه الإجراءات في أوساط الفلسطينيين والسياح في انحسار قاعدة المستوفين في البلدة القديمة، وتقويض النشاط التجاري، وإغلاق العديد من المحلات التجارية. ووفقاً [للتقرير نشرته مؤسسة الحق ذاته](#)، شهدت الفترة ما بين 1 و 23 تشرين

"ساعد تهميش القدس الشرقية اقتصادياً وانتكاس الشركات السياحية في تراجع الأنشطة التجارية في البلدة القديمة"

⁵البلدة القديمة في القدس، 27 تموز / يوليو 2016. ويمكن الاطلاع على الدراسة باللغة العربية من خلال هذا الرابط

الأول/ أكتوبر 2015 إغلاق 54 مḥلا في سوق القطانين، بينما اقتصرت محلات أخرى على فتح أبوابها لبعض ساعات فقط يومياً لقلة الزبائن، وأخذ تجار فلسطينيون عديون يبحثون عن عمل في سوق العمل الإسرائيلي.

يواجه التجار الفلسطينيون أيضاً منافسة شرسة من التجار الإسرائيليين اليهود، ولا سيما أنهم باتوا يتلقون دعماً مالياً من الحكومة الإسرائيلية منذ الانتفاضة الأخيرة. فوفقاً لتجار فلسطينيين قابلتهم الكاتبة، يتلقى كل تاجر يهودي في البلدة القديمة 70000 شيكل (ما يفوق 18000 دولار أمريكي) من بلدية القدس، وخصوصاً مقداره 50% على ضريبة الأرباح، بالإضافة إلى الدعم المالي الذي يحصل عليه من المنظمات الإسرائيلية الداعمة للمستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.⁶ وفي الوقت نفسه، عزّمت اللجنة العليا للشؤون القدس على تخصيص 3000 دولار لكل تاجر فلسطيني في البلدة القديمة وهو مبلغ يعتبره التجار قليلاً جدًا لا يكفي لسداد بعض ديونهم.⁷

نوعية الحياة في البلدة القديمة: التراجع في أرقام

- 12% نسبة البطالة في البلدة القديمة في 2012 (أربع، 2012).
- 54% عدد التجار التي أغلقت أبوابها في سوق القطانين في البلدة القديمة في تشرين الأول/أكتوبر 2015 (مؤسسة الحق، 2015).
- 81.8% نسبة الفلسطينيين في القدس الشرقية تحت خط الفقر في عام 2014، مقابل 28.4% من السكان اليهود (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2016).
- 86.6% نسبة الأطفال الفلسطينيين تحت خط الفقر في 2014، مقابل 41.6% من الأطفال اليهود (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2016).

تعتمد إسرائيل تصعيب الحياة على الفلسطينيين حين تخلق حالة من الركود الاقتصادي في المدينة القديمة، وتطبيق سياسات أخرى مثل سياسة هدم المنازل، وسياسة سحب الإقامات، وسياسة التمييز في توفير الخدمات حيث يدفع السكان الفلسطينيون الضرائب نفسها كنثاراً لهم اليهود ولكن مقابل خدمات أقل. وبموازاة ذلك، تواصل إسرائيل جهودها لتسريع استعمار القدس الشرقية، بما فيها البلدة القديمة، من خلال توسيع المستوطنات.

يحظى التوسيع الاستيطاني في قلب الأحياء الفلسطينية بدعم المنظمات اليهينية، مثل عطيرت كوهanim، بهدف إيجاد أغذية يهودية في المدينة القديمة، والقدس الشرقية عموماً. تتلقى هذه المنظمات مساعدات كبيرة من الدولة التي توفر شركات أمنية خاصة لحماية المستوطنين، ولا سيما أثناء مصادرة الممتلكات الفلسطينية. تموّل الدولة أيضاً مشاريع التنمية في الجوب الاستيطانية، وتسهل نقل الممتلكات الفلسطينية إلى المنظمات اليهينية عبر هيئات مثل الصندوق القومي اليهودي وحارس أملاك الغائبين.

وعلى الرغم من التوسيع الاستيطاني المكثف، لا يمثل اليهود سوى 10% تقريباً من سكان البلدة القديمة. ومع ذلك فإن المؤسسات الدينية والتلمودية اليهوديةأخذة في التوسيع في المنطقة.⁸ وتتركز الجهود خاصة على تطوير المسجد الأقصى داخل المدينة القديمة وخارجها بمواءم يهودية سعياً لتهويد المشهد السياحي. النجاح الأكبر الذي حققه المستوطنون حتى الآن هو بناء حقيقة "مدينة داود" التوراتية التي تحيط بأسوار البلدة القديمة، وتضم معظم حي وادي حلوة في سلوان جنوبياً. تدير منظمة العاد الاستيطانية هذه الحديقة التي تعد أحد الواقع السياحية الأكثر استقطاباً للزوار في القدس. كما وتسخدم السلطات الإسرائيلية والمستوطنون الحديقة لإبراز الصورة التي يرجونها ل القدس مدينة يهودية - وتنطوي هذه الصورة على محارب الوجود الفلسطيني المادي ومحارب التاريخ الفلسطيني.

⁶ مأخذ من الورقة التي نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مايس)، مرجع سابق.

⁷ أنشئت اللجنة العليا للشأن العلني في القدس في 2005 برئاسة أحمد قريع، رئيس وزراء السلطة الفلسطينية آنذاك. وهي تعمل مع السلطة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المرجع الرئيسي للقضايا المتعلقة بالقدس كافية.

⁸ أحصت نسبة اليهود القطانين في البلدة القديمة باستخدام إحصاءات مذكورة في مذكره 2015 التي تنشرها سنوياً الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشأن العلني في القدس في العام 2015، مقارنة بما مجموعه 35,350 مسلماً ومسحياناً وأرمنياً.

وبطبيعة الحال، يتسبّب الانهيار الاقتصادي في القدس الشرقية، المبين في هذا الموجز من منظور السياحة والأسواق التجارية في المدينة القديمة، في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين . فيفيد [معهد القدس للدراسات الإسرائيلي](#) بأن 81.8% من سكان القدس الشرقية، و 86.6% من الأطفال الفلسطينيين كانوا يعيشون تحت خط الفقر في عام 2014، مقارنة بنسبة 28.4% من السكان اليهود و 41.6% من الأطفال اليهود.

قوة الصمود في القدس الشرقية

لا تزال القدس الشرقية، بالرغم من العقبات الاقتصادية التي تواجهها، تتصدر استراتيجيات المجتمع المدني الفلسطيني للصمود التي تحرص على أن يظل الفلسطينيون متذمرين في أراضيهم رغم التهديد بمصادرتها؛ وعلى تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعين الفلسطينيين على تحمل السياسات الإسرائيلية، والحفاظ على الهوية السياسية والتراص التقافي للمدينة، وتعزيز التنمية المجتمعية.⁹

ثمة مبادرات عدّة تهدف إلى المحافظة على الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة في مواجهة التوسيع الاستيطاني . ومن أمثلتها مركز [Bir Zeitung](#) الثقافي المُجتمعي الذي تأسس في 1991 في حارة باب حطة على أرض كانت مهدّدة بالمصادرة لغرض بناء مستوطنة . وهناك مؤسسات أخرى تعمل علانية لحفظ التراث الثقافي والمشهد السياحي الفلسطيني في البلدة القديمة الذي تسعى سياسات التهويد الإسرائيلي إلى طمسه . فمثلاً يركز برنامج الترميم في القدس القديمة لمؤسسة التعاون على إعادة تأهيل الوحدات السكنية، وتوفير الخدمات الثقافية والاجتماعية والتجارية والصحية لتحسين حياة الفلسطينيين وترميم المباني التاريخية المهمّة لاستخدامها في أغراض مجتمعية . ومن إنجازات مؤسسة التعاون أنها حولت أحد المباني البيزنطية في القدس إلى مركز القدس للعمل المجتمعي، وحوّلت أحد الخانات العامة إلى مركز دراسات جامعة القدس . فتساعد هذه الجهود في ضمان وجود مؤسسي فلسطيني في البلدة القديمة وفي جنوب السياح الأجانب .

لا تزال القدس الشرقية، بالرغم من العقبات الاقتصادية التي تواجهها، تتصدر استراتيجيات المجتمع المدني الفلسطيني لـ"الصمود"

لطالما ظلت المبادرات المنطلقة من القاعدة والرامية إلى ضمان استمرارية قطاع السياحة العرف السائد في القدس الشرقية نظراً لغياب المساعدات الحكومية والدولية . وفي الآونة الأخيرة، كثُف خبراء السياحة الفلسطينيون في القدس الشرقية، مثل التجمع السياحي المقسي، جهودهم المبذولة لتطوير نموذج سياحي جديد يتحدى العقبات التي تفرضها إسرائيل على تنمية هذا القطاع .¹⁰ وفي صميم هذه المبادرة يمكن تنويع المنتج السياحي . فال فكرة تتحمّر حول بناء هوية فلسطينية فريدة للمنتج بموازاة تطوير أشكال جديدة من السياحة غير المقصرة على الحج، كالجولات السياسية والثقافية والبيئية والترفيهية . وبواسع التحول على هذا النحو أن يتغلب أيضاً على موسمية النشاط السياحي في فلسطين .

تنظم وكالات عديدة أيضاً جولات سياسية في القدس الشرقية، ومنها وكالة "الجولات البديلة" (Alternative Tours) التي تصطحب الزوار إلى مستوى بسغات زيف في القدس الشرقية ليطّلوا على الجدار ومخيم شعفاط للاجئين حتى يزداد وعيهم بسياسات الاستيطان الإسرائيلي غير القانونية .

وحرصاً على استدامة هذه الجولات، تسعى هذه المبادرات إلى إشراك المجتمع الفلسطيني وليس فقط الفلسطينيون العاملون في تنظيم الرحلات السياحية أو في القطاع السياحي عموماً . وتركز الخطط المستقبلية على تطوير جولات مجتمعية وتعاونيات سياحية تعزز التفاعلات بين السياح والسكان المحليين . تشجع هذه المبادرات كذلك على الشراكة بين القطاعات المرتبطة بالسياحة ارتباطاً مباشراً وغير مباشر، مثل القطاعات التجارية والثقافية والدينية والعلمية وقطاع تكنولوجيا المعلومات .

[مؤسسة دالية](#) وهي مؤسسة مجتمعية مانحة، تشجع المنح والتنمية التي يتحكم بها المجتمع المحلي لتعزيز مساعلة المبادرات المحلية والحد من الاعتماد على مساعدات المانحين . وينصب تركيزها على حشد الموارد وربطها بالمجتمعات الفلسطينية المحلية والدولية، استناداً إلى مبدأ أن كل مجتمع فلسطيني ينبغي أن يحدد أولوياته وأن يختار كيف تكون الاستفادة من الموارد . وعلى سبيل المثال، أطلقت المؤسسة في شهر رمضان في صيف 2016 برنامج "صندوق القدس" الذي ركز على دعم العائلات الفلسطينية التي هدمت منازلها، وعلى تمكين شباب القدس من خلال برنامج "تمكين الشباب وتقييم المنح للشباب" . وقد وردت التبرعات عبر الصندوق، وقررت لجنة مؤلفة من أهالي المجتمع المحلي بشأن كيفية تخصيصها من أجل تلبية الأولويات المحلية .

⁹ مؤلف قيد النشر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
¹⁰ مقابلة مع الكاتبة، 20 آب / ميلو 2016، القدس الشرقية.

كما وشرع القطاع الخاص الفلسطيني والمصارف الفلسطينية مؤخرًا في الاستثمار في القدس الشرقية. فقد أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني في أيلول/سبتمبر أنه سوف يستثمر في تطوير بنية تحتية لقطاع السياحة في القدس الشرقية من خلال ترميم الفنادق القائمة وبناء أخرى جديدة. وفي حين أن المصارف في الأرض الفلسطينية المحتلة لم تقدم أي قروض سكنية للفلسطينيين في القدس الشرقية منذ العام 1967 ، قررت ثلاثة مصارف مؤخرًا تقديم هذا النوع من القروض من أموال تلقها من البنك الإسلامي للتنمية.

تعزيز الصمود في القدس الشرقية

بالرغم من أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقة غير ممكنة دون تحقيق تقدم على الصعيد السياسي، فإن تعزيز الصمود في القدس الشرقية يثبت الوجود الفلسطيني ويرتقي بجودة حياة الفلسطينيين. وفيما يلي بعض المقررات والتوصيات حول كيفية تعزيز الصمود في المدينة:

وضع رؤية القدس: تتسم المبادرات العاملة في القدس الشرقية في الغالب بأنها مجذأة ومفقورة إلى رؤية واستراتيجية وطنية واضحة، لذا من المهم أن يضع الفلسطينيون خطةً للقدس بالإجابة على السؤال التالي : "كيف نريد مدينتنا القدس أن تكون بعد عشر سنوات من الآن، وماذا علينا أن نفعل لتنفيذ هذه الرؤية؟" يمكن ضمان المشاركة الشعبية والمجتمعية في تطوير هذه الرؤية من خلال إقامة شراكات أو شبكات مجتمعية تربط مؤسسات القدس الشرقية ببعضها وهذا من شأنه أن يعزّز النسيج المؤسسي والتعاون. وينبغي أيضًا اتخاذ التدابير لضمان مساءلة الفاعلين كافة عن تنفيذ الاستراتيجيات.

القدس في حزمة متكاملة: يمكن تطوير قطاع السياحة من خلال تشجيع السياحة الداخلية وتسييق القدس الشرقية ضمن حزمة فلسطينية تشمل مثلاً التوقف في الخليل وبيت لحم وأريحا والقدس ونابلس والناصرة.¹¹ ويطلب هذا بناء شبكات وإبرام شراكات بين المنظمات السياحية الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ومناطق 48. ويمكن أيضًا أن تشارك المدارس في تطوير السياحة الداخلية بتنظيم زيارات إلى البلدة القديمة وغيرها من الواقع السياحي الرئيسي. ومن شأن هذه الأنشطة أن تساعد في تطوير العلاقات الاقتصادية بين اقتصاد القدس الشرقية وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويمكن تسويق القدس الشرقية كذلك ضمن حزمة إقليمية تشمل مثلاً زيارة عمان وجرش والبترا والعقبة وأريحا والقدس. وهكذا من المرجح أن يمكن السياح المغاربة لأسباب غير دينية فترةً أطول في القدس الشرقية، مما يزيد حصة المدينة من سوق السياحة و يجعلها وجهةً تقاوميةً كما هي دينية.

ويمكن أيضًا تنظيم حملات سياحة إسلامية. بتوسيع السلطة الفلسطينية أن تعمل مع الدول الإسلامية الآسيوية والإفريقية لتنظيم رحلات الحج إلى القدس بالتعاون مع الأردن ومنظمي الرحلات السياحية الفلسطينيين في إسرائيل.

يقتضي تحقيق ما سبق وضع استراتيجية ترويجية واضحة للقدس الشرقية، والتنسيق بين منظمي الرحلات السياحية في الأرض الفلسطينية المحتلة ومناطق 48، وتحسين البنية التحتية للسياحة في القدس الشرقية بزيادة عدد الغرف في الفنادق الفلسطينية. ومن المهم أيضًا تحسين التسويق باستخدام وسائل التواصل الرقمي والاجتماعي، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات السياحية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تطوير الخبرات الإدارية والفنية للعاملين في صناعة السياحة لضمان جودة الخدمة التنافسية. وبتوسيع المجتمع الدولي أن يضطلع بدور مهم في تمويل هذه الجهود.

تعزيز الإناتجية: لا بد من إعادة بناء القدرة الإنتاجية لاقتصاد القدس الشرقية لتعزيز ميزته التنافسية. ويتسنى ذلك من خلال استغلال أصوله الاستراتيجية المتمثلة في البلدة القديمة وتشجيع إنتاج سلع ذات جودة عالية. ومن شأن الاستثمار في الصناعات الصغيرة، ولا سيما الحرف اليدوية التقليدية، أن يساهم كثيراً في بلوغ هذا الهدف.

"من المهم أن يضع الفلسطينيون خطةً للقدس بالإجابة على السؤال التالي' : كيف نريد مدينتنا القدس أن تكون بعد عشر سنوات من الآن، وماذا علينا أن نفعل لتنفيذ هذه الرؤية؟"

¹¹ تطرقت المناقشات في العديد من حلقات العمل التي عقدتها الجمعية الفلسطينية الأكademie للشؤون الدولية في 2016 إلى هذه الاستراتيجية، واقترح هذه الفكرة أيضًا أحد المشاركون في المؤتمر الاقتصادي الذي عقده مؤخرًا معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

• كما وينبغي تطوير صندوق لتنمية القدس الشرقية يمكن استخدامه في أغراض مختلفة مثل مساعدة التجار في البلدة القديمة في دفع الضرائب الفاحشة، وتمويل برامج الرعاية الاجتماعية، وتمويل المدارس لتعويضها عن انقطاع التمويل الإسرائيلي إن لم تدرس المناهج الإسرائيلية، وتشجيع الاستثمار العام والخاص في المرافق السياحية ومشاريع الإسكان للأسر الفقيرة، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وشراء العقارات للمؤسسات الفلسطينية من أجل التغلب على الصعوبات المالية المرتبطة بدفع الإيجارات. وبوسع القطاع الخاص الفلسطيني والمصارف الفلسطينية والشئون الفلسطينية وأخرين أن يساعدوا في تأسيس هذا الصندوق وتمويله.

لا تقلُّ التدابير السياسية أهمية عن التدابير الاقتصادية المذكورة أعلاه، حيث يمكن للوفود الدولية أن تضطلع دوراً بارزاً في الضغط على إسرائيل لإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية مثل الغرفة التجارية الصناعية وبيت الشرق، وفي الاستثمار في تطوير السياحة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية محاسبة إسرائيل على احتلالها القدس الشرقية وضمها بوجه غير قانوني، ومسؤولية المساعدة في إرساء نموذج جديد قائم على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

نور عرفة هي زميلة سياساتية في الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. عملت نور كباحثة في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية وكباحثة مشاركة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (Mas) ومدرسة اقتصاد في كلية القدس بارد الشريفة-جامعة القدس . حصلت نور على شهادتي بكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة سيناس بو (فرنسا) وجامعة كولومبيا (أمريكا)، وشهادة ماجستير في دراسات التنمية من جامعة كامبريدج (بريطانيا). تتركز اهتماماتها البحثية في الاقتصاد السياسي للتنمية في الشرق الأوسط، وعلم الاجتماع والسياسة في التنمية، والمقاومة الاقتصادية.

"شبكة السياسات الفلسطينية" شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير ، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة يمكن إعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط أن يتم الاشارة بوضوح الى "الشبكة" ، "شبكة السياسات الفلسطينية" ، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن "الشبكة" ، زوروا الموقع الإلكتروني التالي: www.al-shabaka.org او اتصلوا بنا على البريد الإلكتروني التالي: contact@al-shabaka.org. الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.